

Distr.: General
23 May 2017
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤
من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات
والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو
مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
نيويورك، ٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات

زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وتوفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

أولاً - مقدمة

١ - تتصل هذه الورقة المفاهيمية للجلسة الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات بشأن موضوع "زيادة
الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وتوفير إمكانية وصول
صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق"، التي أعدت عملاً بقرار الجمعية العامة
٣٠٣/٧٠، بالغايتين ١٤-٧ و ١٤-ب من أهداف التنمية المستدامة. وتستند الورقة إلى المدخلات
الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من
أصحاب المصلحة^(١).

* A/CONF.230/1.

(١) نظراً للقيود المفروضة على عدد الكلمات المسموح به، لم تدرج جميع المدخلات بأكملها، ولكن يمكن الاطلاع عليها على
الرابط التالي: <https://oceanconference.un.org/documents>.



٢ - وتتناول الجلسة الحوارية ٥ غايتين متميزتين، وإن كانتا مترابطتين، في إطار الهدف ١٤، وهما: زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة (الغاية ١٤-٧) وتوفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق (الغاية ١٤-ب). ويجب أن تشمل مناقشة هاتين الغايتين مجموعة من المسائل المرتبطة على تميزها. وتوفر المحيطات طائفة واسعة من الفوائد للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق. وبالمثل، فإن صغار الصيادين الحرفيين جزء أساسي من المجتمعات الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، ولكن يمكن أيضاً أن نجدهم في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى. وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مصائد الأسماك الصغيرة النطاق أو الحرفية على أنها "مصائد الأسماك التقليدية التي تستفيد منها الأسر المعيشية (وليس الشركات التجارية) باستخدام كميات صغيرة نسبياً من المال والطاقة، وسفن صيد صغيرة نسبياً (إن وجدت)، والقيام برحلات صيد قصيرة، بالقرب من الشاطئ، وذلك أساساً للاستهلاك المحلي"^(٢). وتشير التقديرات إلى أن العاملين في مصائد الأسماك الصغيرة النطاق يشكلون أكثر من ٩٠ في المائة من الأشخاص العاملين في مصائد الأسماك والأنشطة المتصلة بها على الصعيد العالمي، ويتجون ما يقرب من نصف المصيد العالمي^(٣).

٣ - ويتطلب النظر في تلك المسائل بصورة فعالة اتباع نهج كلي ومتكامل يراعي الصلات الوثيقة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى إلى جانب التنوع المتأصل لتلك المسائل. ويتمثل الموضوع الرئيسي في سبل العيش، المتأثرة من الصيد في المقام الأول، ولكن أيضاً من تربية الأحياء المائية والسياحة وخدمات النظم الإيكولوجية الأخرى. وهذا يعني أن المناقشة يمكن أن تسترشد بأهداف أخرى، ولا سيما الهدف ١ (القضاء على الفقر) والهدف ٢ (القضاء على الجوع) والهدف ٥ (المساواة بين الجنسين) والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المستدامان) والهدف ١٣ (التصدي لتغير المناخ). وهناك أيضاً روابط وثيقة بالغايات الأخرى في إطار الهدف ١٤.

ثانياً - الحالة والاتجاهات

أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

٤ - تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فريدة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك قلة عدد سكانها، ومحدودية مواردها، وتعرضها للكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية، واعتمادها الكبير على الواردات الأجنبية. وغالباً ما يصطدم نموها وتنميتها بعقبات ارتفاع تكاليف النقل والاتصالات، وارتفاع تكاليف الإدارة العامة والمياكل الأساسية بقدر أكبر من غيرها بسبب صغر حجمها، وانعدام فرص تحقيق وفورات الحجم أو شبه انعدامها. والدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بوجه خاص لآثار تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والجفاف، والفيضانات، وارتفاع الأمواج الساحلية،

(٢) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Artisanal fisheries", Family Farming Knowledge Platform, updated 2015, available at <http://www.fao.org/family-farming/detail/en/c/335263>

(٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" (روما، ٢٠١٥).

والأعاصير. ويؤثر تغير المناخ أيضا على نظمها الإيكولوجية البحرية، التي تعتبر حيوية في حد ذاتها وتشكل جزءا لا يتجزأ من اقتصادات تلك الدول في قطاعات مثل مصائد الأسماك والسياحة.

٥ - وللعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مناطق بحرية أكبر من أراضيها بشكل غير متناسب. فحجم المنطقة الاقتصادية الخالصة لتوفالو، على سبيل المثال، يزيد بأكثر من ٢٦ ٠٠٠ ضعف على مساحة كتلة أراضيها، والدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد بالتالي اعتمادا كبيرا على المحيطات السليمة والمنتجة من أجل تنميتها الاقتصادية وسبل عيش سكانها. وتغلب السياحة ومصائد الأسماك حاليا على الصناعات المعتمدة على المحيطات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تتأتى إيرادات مصائد الأسماك من الصادرات المباشرة فحسب، بل أيضا من رسوم الترخيص المحصلة من سفن الصيد الأجنبية. ومن الصناعات الأخرى المتصلة بالمحيطات، والمنطوية بشكل متزايد على إمكانية تحقيق فوائد، تربية الأحياء المائية، وتوليد الطاقة المتجددة من البحر، وأنشطة التعدين في أعماق البحار، والتكنولوجيا الأحيائية والتنقيب الأحيائي البحريان. وتشمل مصادر الطاقة المستدامة الواعدة تيارات المد والجزر وأمواج المحيطات والطاقة الشمسية البحرية والتيارات البحرية والوقود الأحيائي السائل (لأغراض الشحن).

٦ - وكثيرا ما تواجه البلدان الساحلية من أقل البلدان نموا العديد من التحديات نفسها التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتسم أقل البلدان نموا بصفة عامة بعدم توافر ما يكفي من القدرات البشرية والمؤسسية، وانخفاض مستويات الدخل وتوزيعه غير المتكافئ، وندرة الموارد المالية المحلية. وتتأثر اقتصاداتها التي تقوم إلى حد كبير على الزراعة بانخفاض الإنتاجية وانخفاض الاستثمار، اللذين يعزز كل منهما الآخر. وهي تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية، مما يجعلها شديدة التأثر بصدمات معدلات التبادل التجاري الخارجية. بيد أن أقل البلدان نموا، شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، يمكن أن تستفيد من الفرص الكبيرة المتاحة في قطاع مصائد الأسماك والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالمحيطات. وتندرج الأسماك ضمن أعلى خمسة منتجات مخصصة للتصدير في ١٤ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا. وإضافة إلى ذلك، فإن ٦ بلدان من بين أكبر موردي الأسماك من المياه الداخلية البالغ عددهم ١٦ موردا هي من أقل البلدان نموا، وإحداها، وهي أوغندا، بلد نام غير ساحلي^(٤).

٧ - ولا تزال إدارة مصائد الأسماك في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا تشهد تحسنا، كما تتحسن القيمة الاقتصادية التي تجنيها تلك الدول والبلدان من مصائد الأسماك. وفي منطقة المحيط الهادئ، على سبيل المثال، تتحول إدارة مصائد الأسماك التقليدية من تعظيم إدارة الأنواع بشكل فردي إلى نهج أكثر شمولاً يشمل الأهداف البيولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومن التدابير الأخرى المتصلة بمصائد الأسماك والرامية إلى تعزيز ازدهار الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا برامج دعم السياسات والحوكمة؛ وبرامج تقييم وتعداد مصائد الأسماك الساحلية؛ وبرامج دعم تربية الأحياء المائية على نحو مستدام؛ وبرامج إدارة المناطق المحمية؛ والأحكام القانونية المتعلقة بالأنواع المهددة بالانقراض (مثل تنفيذ نظام القوائم بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض)؛ وبرامج الأمن البيولوجي والأنواع المستقدمة؛ وبرامج الإدارة المتكاملة للأراضي والمحيطات؛ وبرامج التكيف مع تغير المناخ والقدرة على مواجهة آثاره؛ وإدارة مخاطر الكوارث والمساعدة

(٤) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع (روما، ٢٠١٦).

الطارئة من أجل إعادة إنشاء مصائد الأسماك التي تضررت من الكوارث الطبيعية؛ وبرامج سلامة الصيادين في البحار؛ وبرامج مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ وغيرها من أنشطة تنمية القدرات. وإضافة إلى ذلك، تدرج الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا المعارف التقليدية في ممارسات وخطط استخدام الموارد.

٨ - ومع ذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا تفتقر في كثير من الأحيان إلى الدعم التقني والمؤسسي والتكنولوجي والمالي اللازم لكي تستفيد الاستفادة الكاملة من مواردها البحرية. فعلى سبيل المثال، غالبا ما تتسم علاقاتها مع البلدان الأجنبية التي تصيد الأسماك في مياهها بالتعقيد. ويمكنها أن تضيف الكثير إلى دخلها القومي عن طريق الترخيص للسفن الأجنبية بالصيد في مناطقها الاقتصادية الخالصة. ولكن إذا كانت الرسوم مرتبطة بالأسعار الحالية للأسماك على الصعيد العالمي، فإن عدم الاستقرار الناتج عن ذلك يمكن أن يزيد من قابليتها للتضرر. وإضافة إلى ذلك فإنها غالبا ما تفتقر إلى القدرات المؤسسية والبشرية على تطوير صناعات الصيد الخاصة بها. كما تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان غير الساحلية، من عدم القدرة على الاستفادة بشكل كامل من الفرص التي يتيحها قطاع تربية الأحياء المائية المتنامي.

٩ - ولا تجني الدول الجزرية الصغيرة النامية فوائد اقتصادية كبيرة من مصائد الأسماك فحسب، بل أيضا من السياحة، التي تعتمد بدرجة كبيرة للغاية على المحيطات والسواحل والموارد البحرية. وقد زاد عدد السياح الدوليين الذين يزورون الدول الجزرية الصغيرة النامية من ٢٨ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى ٤١ مليوناً في عام ٢٠١٣. وتمثل السياحة أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي في العديد من هذه الدول، وتمثل ٩ في المائة من مجموع صادراتها. وهي توفر فرص عمل للمجتمعات المحلية، تبعا لحالة صناعة السياحة المحلية من حيث تنميتها. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان حول العالم، تشكل المصائد الترفيهية عنصرا هاما في القطاع السياحي، وينطوي التراث الثقافي المغمور بالمياه والمواصفات الجمالية الرائعة للنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية على إمكانيات كبيرة لتنمية السياحة ويمكن أن تساعد على توليد الدخل وإيجاد فرص العمل. وتبين الدراسات أن ٣٧ في المائة من السياحة العالمية متصلة بالثقافة، وأن هناك صلة قوية بين حماية التراث الثقافي والنظم الإيكولوجية من جهة والزيادات في السياحة من جهة أخرى.

١٠ - ويتخذ قطاع السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية من أقل البلدان نموا خطوات نحو تعزيز الاستدامة عن طريق تحسين إدارة النفايات والكفاءة في استخدام الطاقة، وزيادة العمالة المحلية، وتكوين سلاسل الإمداد المحلية وتعهدتها، وإدارة الأنشطة التجارية المحلية غير الرسمية، وتشجيع المبادرات المجتمعية، وحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه.

١١ - وتضع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وهي تتسم بأهمية استراتيجية كأساس للعمل والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري. وتنص على حدود المناطق البحرية المختلفة وعلى حقوق الدول وواجباتها في تلك المناطق، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا^(٥).

(٥) انظر أيضا الورقة المفاهيمية للجلسة الحوارية ٧ من الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشركات.

مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق

١٢ - يعمل الرجال والنساء على قدم المساواة تقريبا في قطاع مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق، الذي يشمل جميع الأنشطة في سلسلة الإمداد - قبل الصيد وأثناءه وبعده - مع ارتفاع معدل مشاركة الإناث في تجهيز الأسماك وعمليات تجارة الأسماك على نطاق صغير^(٦). ويخصص للاستهلاك البشري المحلي ما يقرب من ٩٠ إلى ٩٥ في المائة من كميات المصيد التي تنتجها عمليات تفرغ المصيد الصغيرة النطاق^(٧). وفي بعض البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، توفر مصائد الأسماك الصغيرة النطاق أكثر من ٦٠ في المائة من مصدر البروتين للسكان. وتعتمد شعوب أصلية كثيرة ومجتمعاتها المحلية على مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن معدل تناول الفرد من الشعوب الأصلية الساحلية للأغذية البحرية يزيد، في المتوسط، ١٥ ضعفا عن الفرد من غير الشعوب الأصلية في نفس البلد^(٨). وفي غالب الأحيان، يُستخفّ بدور قطاع مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق في الأمن الغذائي والتغذية أو يتم تجاهله، ونادرا ما يبلغ عن منتجات هذه المصائد بصورة منفصلة في إحصاءات الصيد الوطنية.

١٣ - وفي عام ٢٠١٤، بعد عملية مشاورات تشاركية طويلة، أقر أعضاء لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة صكا جديدا جرى التفاوض بشأنه دوليا، وهو مخصص تحديدا لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق، ويكمل هذا الصك مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وتحدد الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مبادئ وتوجيهات لضمان إدارة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم وتنميتها على نحو مستدام. ويتمثل الهدف من الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة في تحسين مساهمة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والنمو الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، فإنها تتضمن إشارات مباشرة إلى المبادئ التوجيهية الطوعية لعام ٢٠١٢ للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، والتي تدعم الأعمال التدريبية للحق في الحصول على غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

١٤ - وتشمل التنمية الإقليمية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي تكمل الاتجاهات العالمية ما يلي:

(أ) منطقة البحر الكاريبي: عقدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، ولجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي، في عام ٢٠١٢، مشاورات إقليمية لمنطقة البحر الكاريبي تتعلق بوضع مبادئ توجيهية دولية بشأن كفاءة استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، وأكدت المشاورة أهمية مصائد الأسماك الصغيرة

(٦) فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٤).

(٧) World Bank, Hidden Harvest, report No. 66469-GLB (Washington, D.C., 2012).

(٨) Andrés Cisneros-Montemayor and others, "A global estimate of seafood consumption by coastal indigenous peoples", PloS One, vol. 11, No. 12 (December 2016).

النطاق بوصفها إحدى العوامل المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي؛

(ب) منطقة المحيط الهندي: اعتمد مجلس وزراء لجنة المحيط الهندي مؤخرا استراتيجية إقليمية جديدة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥. ويتمثل الهدف النهائي منها في تمكين قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي من تحقيق كامل إمكاناتها في المساهمة في النمو المستدام والعدال في المنطقة؛

(ج) منطقة المحيط الهادئ: أقر رؤساء إدارات مصائد الأسماك في جماعة المحيط الهادئ في اجتماعهم التاسع المعقود في عام ٢٠١٥، الاستراتيجية المعنونة "أغنية جديدة لمصايد أسماك الدول الساحلية - سبل التغيير: استراتيجية نوميًا". وبذلك، اعترف المشاركون بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لقطاع مصائد الأسماك الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة يوم السفن، التي تتيح لأصحاب السفن شراء أيام صيد في البحر وتداولها، يجري تنفيذها حاليا في بلدان جزر المحيط الهادئ الثمانية الأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة. وتتحكم البلدان الأطراف في اتفاق ناورو بالمياه التي تنتج ٥٠ في المائة من سمك التونة في العالم^(٩).

١٥ - ويسود اعتراف متزايد في جميع المناطق بأن صغار الصيادين يمكن أن يكونوا من الجهات الفاعلة المهمة في تنفيذ ورصد نظم الإدارة السمكية وأن النهج الأكثر فعالية تشمل مشاركتهم. ويتزايد إدماج الممارسات التقليدية في نظم إدارة الأسماك ضمن إطار إدارة مستندة إلى الحياة، مما يساعد على تخفيف بعض الضغوط الناتجة عن الإفراط في الصيد وفي قدرات الصيد.

١٦ - وقد حُدد النظام القانوني لمصائد الأسماك، بما في ذلك مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق، في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الاحتمال (اتفاق الأرصد السمكية). وتتضمن هاتان الاتفاقيتان عددا من الأحكام التي تتصل على وجه الخصوص بصغار الصيادين والصيادين الحرفيين، مثل الأحكام التي تفرض واجبا لمراعاة مصالح الصيادين الحرفيين وصيادي الكفاف وتلافي حدوث آثار سلبية على صيادي الكفاف وصغار الصيادين والصيادين الحرفيين، وضمان وصولهم إلى مناطق صيد الأسماك.

١٧ - وقد تناولت الجمعية العامة التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، إضافة إلى المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك الصغيرة النطاق، في قراراتها المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك. فعلى سبيل المثال، حثت الجمعية، في قرارها ١٢٣/٧١، الدول والمنظمات الدولية والوطنية ذات الصلة على ضمان مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بمصائد الأسماك الصغيرة النطاق في وضع السياسات في هذا الشأن واستراتيجيات إدارة مصائد الأسماك من أجل استدامة هذه المصائد على المدى الطويل، بما يتفق مع واجب كفالة حفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها على نحو سليم.

(٩) انظر: <http://www.pnatuna.com/VDS> والمذكرة المفاهيمية للجلسة الحوارية ٤ من الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات.

ثالثا - التحديات والفرص

١٨ - يرتبط العديد من المسائل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن تلك التي تواجه صغار الصيادين، بالاتجاهات الكبرى التي تؤثر على العالم بأسره. فالعولمة، والتدفقات التجارية، وتغير المناخ وغيره من أشكال التدهور البيئي، وعدم المساواة كلها عوامل تصعب على سكان تلك البلدان، وبخاصة صغار الصيادين الحرفيين، جني الفوائد من المحيطات. وتتفاقم تلك التحديات العالمية بسبب أوجه الضعف الخاصة بهذه البلدان، بما في ذلك صغر حجمها، وبعدها عن المراكز السوقية، وقابليتها للتأثر بتغير المناخ، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والثغرات في البيانات والقدرات الإحصائية، وضعف هياكل الحوكمة، وعدم الاعتراف بالحيازة والحقوق.

الحصول على الموارد البحرية والاستفادة منها

١٩ - كما ذكر أعلاه، فإن أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً معروفة وكبيرة. وما فتى الاستغلال المفرط للموارد، والتلوث البري، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وعدم كفاية نظم رصد مصائد الأسماك ومراقبتها تهدد استدامة الموارد السمكية على المدى الطويل في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك كثافة في صيد الأسماك، إن لم يكن ثمة إفراط فيه، في مصائد الأسماك الساحلية المتاخمة للمراكز السكانية الحضرية.

٢٠ - ويميل صغار الصيادين الحرفيين إلى الصيد في المناطق القريبة من الساحل وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد من البلدان. وتضعف إمكانية حصولهم على الموارد البحرية لعدد من الأسباب، مثل منافسة عمليات الصيد الكبيرة النطاق والثغرات المستمرة في الهياكل الأساسية الضرورية. وكثيراً ما تكون هناك منافسة داخل قطاع مصائد الأسماك الصغيرة ومن جانب قطاعات أخرى مثل السياحة وتربية الأحياء المائية والزراعة والطاقة والتعدين والصناعات التحويلية وتطوير الهياكل الأساسية. وتعاني مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق أيضاً من ارتفاع معدل الفاقد بعد الصيد بسبب انخفاض الاستثمار، وتدني مستوى التكنولوجيا، والتقلب في الإمدادات، والتلويث الناجم عن التلوث البري، ولا سيما أثناء فترات الأمطار.

٢١ - وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة، ينطوي نمو السياحة الساحلية على مجموعة من التحديات، بما في ذلك فقدان الموائل الهشة والتنوع البيولوجي، والتلوث البحري والبري، وقصور إدارة النفايات، واستهلاك الموارد والتنافس عليها، وقلة مشاركة المجتمعات المحلية واستفادتها. وتواجه صناعة السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية من أقل البلدان نمواً تحدياً خاصاً يتمثل في أن الشعاب المرجانية في المياه الدافئة، التي هي عرضة للتأثر بتغير المناخ، تشكل جزءاً رئيسياً من عوامل الجاذبية في كثير من المنتجعات السياحية في البحر الكاريبي والبحر الأحمر والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. ويتنبأ الخبراء بأن معظم الشعاب المرجانية المدارية ودون المدارية في العالم، ولا سيما تلك الواقعة في المياه الضحلة، ستشهد ابيضاضاً سنوياً لغاية عام ٢٠٥٠، وستنقرض عملياً، في نهاية المطاف، كمصدر من مصادر السلع والخدمات. ومما لا شك فيه أن شدة تأثير ابيضاض المرجان ستتفاقم بفعل تدفق التلوث من مصادر برية. وإضافة إلى ذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً غالباً ما تفتقر إلى القدرة على حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، وتيسير وصول الجمهور إليه على نحو متسم بالمسؤولية، بينما يتهددها النهب، والبحث عن الكنوز لأغراض تجارية، والأثر السلبي لبعض الأنشطة الصناعية.

٢٢ - ويمكن أن تؤثر الظواهر الجوية الشديدة الأثر بشكل كبير على مصائد الأسماك والسياحة. وبالتالي، تحتاج التنمية المستدامة الطويلة الأجل إلى أدوات مصممة خصيصا لمنع الكوارث وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وتوفر نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة أداة إدارية مفيدة في هذا الصدد. وتعمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على إعداد جميع العناصر لنظام إنذار مبكر بالأخطار المتعددة على طول سلسلة الإمداد، بما في ذلك البحوث (البرنامج العالمي للبحوث الجوية ومشروعه المتعلق بالظواهر الجوية الشديدة الأثر) والعمليات (النظام العالمي لتجهيز البيانات والتنبؤ) والاتصالات (برنامج خدمات الأرصاد الجوية).

الوصول إلى الأسواق

٢٣ - بالنسبة لصغار الصيادين الحرفيين الذين تتوافر لهم إمكانية الحصول على الموارد البحرية، فإن الخطوة التالية في هذه العملية، وهي الوصول إلى الأسواق، تطرح تحديات إضافية. فحيازتهم وحقوقهم في الحصول على الموارد لا تتمتعان بالضرورة بالاعتراف أو الاحترام، مما يجعل صيد الأسماك منطويا على إشكالات وخاضعا للمنافسة المباشرة مع عمليات الصيد الكبيرة النطاق. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن التعريفات الجمركية على الأسماك والمنتجات السمكية منخفضة نسبيا، بمتوسط نسبته ١١,٦ في المائة في إطار تعريفات الدولة الأولى بالرعاية، يصعب جدا على صغار الصيادين أن يكفلوا التنافس في الممارسات المتعلقة بالنوعية والسلامة والمناولة، وكذلك في النقل والتغليف. وعادة ما تكون المنتجات الزراعية والسمكية أكثر عرضة للتدابير غير الجمركية مقارنة بالسلع المصنوعة، ويعزى ذلك جزئيا إلى التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كان أعضاء منظمة التجارة العالمية قد أصدروا إخطارات بما عدده ٧٣٢ من التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية و ٥٢٤ من الحواجز التقنية المعوقة للتجارة المنطبقة على الأسماك والمنتجات السمكية، مما يمثل زيادة سنوية كبيرة منذ عام ٢٠١٠^(١٠).

٢٤ - وما يزيد على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من صعوبة إنفاذ المعايير الدولية التي تفرضها الأسواق المستوردة الرئيسية، الطابع الحرفي أو التقليدي الذي يغلب على صيد الأسماك في هذه البلدان، والذي يوجد جنبا إلى جنب مع الصيد الصناعي الناشئ. ولهذا السبب، فإن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد حصرا على الرسوم المتأتمية من اتفاقات ترخيص الصيد كبديل عن الامتثال للمعايير الدولية التي تفرضها البلدان المستوردة.

٢٥ - وما يزيد تقييد وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الأسواق الثغرات في الهياكل الأساسية، وعدم الاستثمار في صغار المشغلين أو تقديم القروض لهم، والافتقار إلى سياسات مشتركة متعلقة بمصائد الأسماك بين البلدان التي تتقاسم موارد مائية، والنقص في المهارات التكنولوجية والمهنية اللازمة لتلبية معايير السلامة والجودة العالمية. وكثيرا ما تتفاقم هذه المشاكل بسبب اختلال موازين القوى لصالح الوسطاء الذين يتمتعون بإمكانية أكثر من غيرهم في الحصول على الخدمات المالية والاطلاع على المعلومات المتعلقة بحالة السوق. ولا تمتلك البلدان الفقيرة أيضا القدرة على تنفيذ اللوائح الدولية مثل تسجيل السفن وخطط توثيق المصيد ونظم الإبلاغ عن المصيد. ويمكن أن يقود عدم الامتثال إلى حلقة

United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Environment Review 2016: Fish Trade (١٠)

.(UNCTAD/DITC/TED/2016/3), part 2

مفرغة من تقييد الوصول إلى الأسواق الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى الركود في تنمية صناعة مصائد الأسماك، الأمر الذي يزيد بالتالي من صعوبة الوصول إلى تلك الأسواق.

٢٦ - وتشكل اتجاهات النقل البحري وممارساته حاجزا آخر أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، إضافة إلى صغار الصيادين الحرفيين الذين يحاولون الوصول إلى الأسواق العالمية. ووفقاً للمنظمة البحرية الدولية، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من حجم التجارة الدولية في السلع يتم عن طريق البحر. ولما كانت شبكات النقل البحري تستخدم سفناً أكبر حجماً من أي وقت مضى والمسافنة في نظم النقل المحوري، أصبحت المواقع النائية والهياكل الأساسية الأقل تطوراً للموانئ في العديد من هذه البلدان تشكل معوقات كبيرة. وبعضها لا يستفيد سوى من عدد قليل جداً من خدمات الشحن المنتظمة بالحاويات، مما قد يؤدي إلى نشوء أسواق تتحكم فيها القلة أو حتى أسواق احتكارية. ويقيس مؤشر الربط بشبكات النقل البحري، الذي ينشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ عام ٢٠٠٤، إمكانية حصول البلدان على خدمات النقل البحري الدولي. وفي عام ٢٠١٦، كانت البلدان العشر ذات أدنى قيمة في المؤشر من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الفرص

٢٧ - على الرغم من التحديات المختلفة المذكورة أعلاه، فإن أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً فرصاً كبيرة لجني فائدة اقتصادية من قيام اقتصاداتها على المحيطات، حيث توفيق هذه الاقتصادات بين التنمية الاقتصادية وتحسين سبل كسب العيش والعدالة الاجتماعية، وتعزز في الوقت ذاته نظماً غذائية مستدامة وشفافة وموثوقة وأكثر أمناً. ولإتاحة أقصى قدر من تلك الفرص يلزم اتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة تعمل فيه الوزارات المسؤولة عن السياحة والبيئة ومصائد الأسماك والنقل والتجارة والشؤون المالية والمجالات الأخرى معاً لتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ويعد صيادو الأسماك والعاملون في مصائد الأسماك من أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمكنهم القيام بدور هام في تنمية الاقتصاد القائم على المحيطات. ويمكن أن يمنحهم المجتمع المدني الصوت الذي يحتاجونه للاضطلاع بهذا الدور.

٢٨ - وتشمل الإجراءات الهامة تنفيذ سياسات تحسّن النشاط التجاري دون زيادة الضغط على مصائد الأسماك، وتحسين فرص الحصول على التعليم من أجل تعزيز تنمية المجتمعات والتمكين لها، وحماية مواقع التراث الطبيعي والثقافي. ومن شأن نقل التكنولوجيا المتعلقة بالصيد ونشرها، وكذلك الاعتراف بالحقوق ومنح أفضلية الوصول إلى مناطق الصيد الساحلية وتحسين الهياكل الأساسية للسوق أن تساعد المجتمعات المحلية على جني أقصى الفوائد من الموارد البحرية في مناطقها. وإضافة إلى ذلك، يشير أصحاب المصلحة إلى أهمية توسيع نطاق توافر البيانات العالية الجودة كشرط مسبق لتحقيق الفعالية في اتخاذ القرارات. وسيكون التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيره من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب حاسماً أيضاً.

٢٩ - وقد أصبحت معايير الاستدامة الطوعية، والتوسيم الإيكولوجي، ونظم اقتناء أثر الصيد غير المستزرع وتربية الأحياء المائية ذات أهمية متزايدة في قطاع مصائد الأسماك، حيث يتواصل تنامي طلب المستهلكين على الاستدامة والتجارة العادلة، والمنتجات العضوية ومنتجات التجارة البيولوجية. وزاد إنتاج الأغذية البحرية المعتمدة بشهادات في إطار مبادرات الاستدامة العالمية ٤٠ مرة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى

٢٠١٥، وهو يمثل الآن أكثر من ١٤ في المائة من الإنتاج العالمي. وأصبحت هذه المعايير شرطا لدخول أسواق بعض البلدان المتقدمة النمو. وكما ذكر أعلاه، غالبا ما يفتقر صغار الصيادين الحرفيين إلى القدرة على تنفيذ برامج اللوائح العالمية، ولكن يمكن للبلدان النامية وشركائها أن تشجع استيعاب نظم إصدار الشهادات عن طريق تقليل عوائق الدخول، بما في ذلك، على سبيل المثال، عن طريق تجميع عدد من صغار الصيادين في طلب واحد.

٣٠ - وثمة فرص للتغلب على التحديات التي تواجه الشحن البحري بالاستثمار في تيسير التجارة وأداء الموانئ، وذلك بسبل يمكن أن تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد تساعد خطوات من قبيل إعادة تصميم الطرق واستخدام خدمات النقل الفرعية والمسافنة أيضا في زيادة حجم الشحنات وتعزيز بيان الجدوى لخدمة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ - وتمثل المجالات التالية فرصا إضافية:

(أ) ستشكل تربية الأحياء المائية عنصرا هاما في الاقتصادات القائمة على المحيطات. وفي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، من الممكن أن تساهم تنمية قطاع تربية الأحياء المائية في زيادة إجمالي الإنتاج السمكي بنسبة ٣٠ في المائة في غضون ١٠ سنوات إذا تم القيام بالاستثمارات الضرورية في مجالات وضع السياسات والأطر القانونية، وإجراء البحوث التطبيقية، وبناء القدرات، وتوفير المعلومات فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية^(١١)؛

(ب) سيكون استخدام الموارد البحرية الحية مثل الطحالب في إنتاج المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية ذا أهمية، وكذلك التجارة في منتجات الأغذية البحرية غير الصالحة للأكل لاستخدامها في مواد التجميل؛

(ج) حُددت مصادر الطاقة المتجددة البحرية، بما في ذلك الأمواج والمد والجزر وتحويل الطاقة الحرارية للمحيطات، باعتبارها مجالات ذات أولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك على سبيل المثال، في خطة عمل مارتينيك من أجل تنمية الطاقة المتجددة في الجزر. وتتضمن خطة عمل مارتينيك دعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الطاقة البحرية؛

(د) يظل استكشاف المعادن والموارد في أعماق البحار موضع اهتمام خاص للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وقد منحت بعض هذه الدول تراخيص لاستكشاف المعادن في أعماق البحار. وحتى الآن لم يقيم سوى بابوا غينيا الجديدة بإصدار ترخيص للتعددين في قاع المحيطات. وتوفر السلطة الدولية لقاع البحار خدمات بناء القدرات ونقل المعرفة لكفالة أن تستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من أي أنشطة تضطلع بها من الأنشطة المتصلة بالمعادن الموجودة في أعماق البحار، مع الوقاية من أي أضرار قد تلحق ببيئتها البحرية ومواقع التراث الثقافي المغمور بالمياه؛

(هـ) يمكن أن تتيح التكنولوجيا الأحيائية البحرية فرصة مستدامة بيئيا للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية من أقل البلدان نموا لكي تنمو اقتصاداتها القائمة على المحيطات؛

(١١) انظر: (FAO, 2014) "Global blue growth initiative and small island developing States".

- (و) يمكن تخطيط الحيز البحري الحكومات والشركات من تحديد أنسب منطقة جغرافية للاضطلاع بنشاط ما بغية تعزيز الكفاءة في استخدام الحيز البحري، وزيادة كفاءة عملية اتخاذ القرارات، والحد من النزاعات، وتهيئة مناخ أفضل للاستثمار، وخفض التكاليف؛
- (ز) تنطوي مواقع التراث الثقافي المغمور بالمياه والبحوث المتصلة بها للأغراض التعليمية والترفيهية على إمكانات كبيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛
- (ح) يوفر النقل البحري، والموانئ والخدمات المتصلة بها، والشحن وبناء السفن فرصاً إضافية للنمو.

رابعا - الشراكات القائمة

٣٢ - كان موضوع المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في آييا في عام ٢٠١٤، هو "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ودائمة". وشدد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أهمية الشراكات، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وقد أقام المجتمع الدولي شراكات عديدة تتناول الاستخدام المستدام للمحيطات وتنميتها لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ومن بين الشراكات الممثلة في المؤتمر وعددها ٣٠٨ شراكات، كان أكثر من الثلث (١٠٩ شراكات) متصلاً بالمحيطات. وفي كثير من هذه الشراكات يكون القطاع الخاص شريكاً أساسياً في تحسين الفوائد الاقتصادية التي تجنيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - وتشمل أولويات الشراكة الحالية تدعيم قدرة المؤسسات العامة على تعزيز مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، وتمكين مجتمعات الصيد الصغيرة من الاضطلاع بدور نشط في قرارات إدارة مصائد الأسماك وتسويق منتجاتها، وضمان الأمن الغذائي في ما يتصل بأفضل الممارسات في إدارة مصائد الأسماك والأراضي، وبناء نهج منطلق من القاعدة من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية وإشراكها، مع القيام في نفس الوقت بوضع السياسات اللازمة المتعلقة باستخدام الأراضي وإدارة مصائد الأسماك، واحترام مبادئ العمل اللائق، وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء مصائد الأسماك الصغيرة النطاق.

٣٤ - وهناك عدد كبير من المنظمات الإقليمية التي أدرجت مصائد الأسماك الصغيرة النطاق والساحلية تحديداً في سياساتها واستراتيجياتها ومبادراتها. وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام بوصفها عوامل حافزة للتغيير على الصعيد الوطني، وهناك عدد من الشراكات والمبادرات الهامة بشأن مصائد الأسماك الساحلية ومصائد الأسماك الصغيرة النطاق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويشير الكثير من تلك الشراكات والمبادرات إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بوصفها الإطار المرجعي العالمي، الذي يوفر أرضية مشتركة للعمل.

٣٥ - ويركز العديد من الشراكات الحالية أيضاً على مجالات من قبيل الاستثمار في خدمات أقوى للطقس والمناخ من أجل الحد من مخاطر الكوارث وتطوير تلك الخدمات، وتعزيز القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ والتكيف معه، والنهوض بنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وسد الفجوة بين العلوم والسياسات، وزيادة تبادل المعارف وبناء القدرات فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. ويمكن الاضطلاع على استعراض كامل للشراكات ذات الصلة على الرابط التالي:

<http://sustainabledevelopment.un.org>

خامسا - المجالات الممكنة للشراكات الجديدة

٣٦ - من الأهمية بمكان مواصلة تنفيذ الشراكات القائمة، والبحث عن فرص لتعزيزها وتوسيع نطاقها حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكمل الشراكات الجديدة الجهود المبذولة حاليا في طائفة من المجالات.

٣٧ - وبالنظر إلى الطابع المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والطابع المعقد للتحديات المتعلقة بتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، من المهم أن تقوم الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون بالتعامل مع الشراكات بعقلية شمولية. وشددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى ربط الشراكات في مجال المحيطات ومصائد الأسماك بالمساعدة المتعلقة بالتعليم والهياكل الأساسية على سبيل المثال، وذلك من أجل المساعدة على ضمان تهيئة بيئة مؤاتية. وستكون التدخلات في مصائد الأسماك أكثر فعالية إذا تم تنسيقها مع الجهود الرامية إلى النهوض بالزراعة المستدامة حيثما أمكن إيجاد أوجه تآزر.

٣٨ - وترد مجالات الشراكات الجديدة في الفقرات من ٣٩ إلى ٤٥ أدناه، ولكن القائمة ليست حصرية بأي حال من الأحوال.

الحوكمة والأطر التنظيمية

٣٩ - إن التنفيذ الكامل للإطار القانوني الدولي للمحيطات ضروري لتعظيم الفوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تجنيها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من اقتصاداتها القائمة على المحيطات، والقيام بصورة فعالة بتنظيم قطاع صيد الأسماك، بما في ذلك مصائد الأسماك الصغيرة النطاق (انظر المذكرات المفاهيمية لجلستي الحوار ٤ و ٧). وعلاوة على ذلك، فإن إطار السياسة العامة الوارد في الوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، بما في ذلك إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، يحدد إجراءات ملموسة يمكن اتخاذها من أجل زيادة الفوائد التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الشراكات.

٤٠ - وستكون المؤسسات على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي أكثر فعالية في إدارة موارد المحيطات إذا عملت بصورة متكاملة ومنسقة. ويتطلب ذلك تحسين التعاون والتنسيق بين القطاعات على جميع المستويات وضمان الاتساق والتماسك بين النهج التنظيمية على مختلف المستويات، بما في ذلك عن طريق المؤسسات الدولية حسب الاقتضاء. والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، على سبيل المثال، يمكن أن تكون بمثابة الروابط بين مختلف المستويات. وهي جهات فاعلة مهمة وينبغي دعمها. ويمكن للشراكات أن تعزز الشبكات الإقليمية والعالمية للمؤسسات من أجل تعزيز الاتساق في عملها.

٤١ - ويمكن للشراكات أن تعالج أيضا إدارة حيازة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق وتحسين الأطر القانونية على المستويين الوطني ودون الوطني لكي تعكس على نحو أفضل الصكوك والمبادئ التوجيهية الإقليمية والدولية، ولا سيما الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي. ولن تكون هذه الشراكات فعالة إلا إذا شارك الصيادون

والعاملون في قطاع صيد الأسماك، عن طريق منظماتهم، في كل مرحلة من مراحل العملية لكفالة أن تكون الأطر التنظيمية والسياسات والاستراتيجيات واقعية وملائمة، وكفالة تنفيذها. وقد سلمت الدول الأعضاء بذلك وأشارت إلى أن الأنظمة ينبغي أن تكون عملية وقائمة على الأهداف لجعل الامتثال والنجاح علميان.

٤٢ - ويمكن أيضا أن تتناول الشركات المؤسسات العاملة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من أجل تحسين قدراتها وسياساتها وجعل تراثها أكثر قابلية للاستخدام للأغراض التعليمية والترفيهية.

البيانات

٤٣ - سيقاس تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ككل باستخدام بيانات مستفيضة وموثوقة ومصنفة، وستتوقف تلك العملية على توافر هذه البيانات. والهدف ١٤ ليست استثناء. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، لا تقدر مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق حاليا حق قدرها. وهناك حاجة إلى المزيد من البيانات عن الأرصد السمكية والإيرادات التي يدرها المنتجون الحرفيون.

بناء القدرات

٤٤ - باعتبارها عماد قطاع مصائد الأسماك، ستستفيد المجتمعات المحلية التي تعتمد على صيد الأسماك من شركات تنمية القدرات، بما في ذلك الشركات التي تشمل التدريب على المهارات الإدارية والقائمة على المشاركة والمهارات الأخرى ذات الصلة لفائدة الصيادين ومجتمعاتهم المحلية. ويمكن أيضا أن يعالج بناء القدرات الحواجز الهيكلية والقانونية والإدارية والثقافية التي تمنع المرأة من الوصول بصورة كاملة إلى مصائد الأسماك والموارد. ومن الضروري أيضا، بالتوازي مع ذلك، بناء القدرات في مجال العلوم والبحوث وفي مجال الحفاظ على التراث الثقافي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

٤٥ - ومن المجالات الأخرى لشركات بناء القدرات ما يلي:

(أ) تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال أنشطة تتناول السلامة في البحار ومن خلال تقديم الدعم إلى أصحاب المصلحة الذين يسعون إلى إدخال تغييرات قانونية لصالح المصائد الصغيرة النطاق وتحسين إدارة الحياة؛

(ب) تكنولوجيا تربية الأحياء المائية، بما في ذلك التكنولوجيا التي تقلل من الانبعاثات؛

(ج) التوعية بالتأمين التعاوني للصيادين وتأمين تربية الأحياء المائية؛

(د) يمكن أن يحقق النهوض بتطوير مواقع التراث الثقافي القيم المغمور بالمياه فوائد كبيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن لإبراز هذه المواقع أن يحسن إلمام المجتمعات المحلية والحكومات

بمسائل المحيطات، ويؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً على حد سواء عن طريق السياحة^(١٢)؛

(هـ) بناء القدرات في مجال التدابير التي تركز على الحفاظ على المحميات البحرية، على سبيل المثال، لتكميل تدابير إدارة مصائد الأسماك، مع الاعتراف بأن جهود الحفاظ يمكن أحياناً أن تشكل عبئاً على سبل عيش صغار الصيادين، ويمكن أن تثقل، على نحو غير متناسب، كاهل الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها.

سادسا - أسئلة إرشادية للحوار

٤٦ - تتمثل الأسئلة الإرشادية للحوار فيما يلي:

(أ) ما هي التدابير اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً لكي تعزز قدرتها الإنتاجية، وتنوع صادراتها من موارد المحيطات والموارد البحرية، وتتمكن من الاستفادة من التكنولوجيا الأحيائية البحرية، وتعزز استخدامها للطاقة البحرية، وتزيد قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي، وتتمكن من إحراز تقدم في المجالات الأخرى ذات الصلة؟

(ب) كيف يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً أن تعمق مشاركتها في القطاع السياحي، بما في ذلك من خلال الترويج لتراثها الطبيعي والثقافي؟

(ج) ما السبيل إلى تمكين مجتمعات الصيد الحرفي الصغيرة لضمان وصولها الآمن إلى الموارد البحرية والأسواق، والاستخدام المسؤول للموارد البحرية، والتوزيع المتساوي للفوائد المتأتبة من استخدام تلك الموارد؟

(د) كيف يمكن التعجيل بالتنفيذ المتعدد المستويات للخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصكوك المرتبطة بها مباشرة مثل مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؟

(١٢) عرضت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأمانة الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه تيسير الاتصال بشبكتيها الواسعتين من الخبراء والجامعات والمنظمات غير الحكومية التي لا تعمل على البحوث وحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه وحسب، ولكن أيضاً تطلع بأنواع أخرى من الأعمال المتصلة بالمحيطات، مثل المشاريع البيئية.